

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: دلالات مشروع قانون التظاهر الجديد بمصر

مقدمة الحلقة: غادة عويس

ضيفا الحلقة:

- محمد السطوحى/ كاتب ومحلل سياسي

- وائل قنديل/ كاتب صحفي

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١٠/١٤

المحاور:

- توقيت إصدار القانون

- محاولة تقييد الحريات

- مدى قدرة الحكومة على تطبيق القانون

غادة عويس: أهلا بكم، أحالت الحكومة المصرية على الرئيس المؤقت نسخة من مشروع قانون يشترط الإخطار لتنظيم الاجتماعات والمواكب والتظاهرات في الأماكن العامة ويعاقب مخالفه بالحبس والغرامة.

نتوقف مع هذا الخبر لكي نناقشه في محورين: دوافع ودلالات السعي لإصدار هذا القانون في الظرف السياسي الراهن في مصر؟ هل يقيد هذا التشريع أحد مكتسبات ثورة يناير أم ينظمه فقط وما مدى قدرة الحكومة الحالية على تطبيقه؟

"حق التظاهر" انتزعه المصريون في ثورة الخامس والعشرين من يناير وتمسكت به كافة القوى السياسية خلال حكم المجلس العسكري وفي ظل أول رئيس منتخب، إلا أنه بات محل جدل فيما بعد الثلاثين من يونيو وتفجر تظاهرات معارضي الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، وفي هذا المناخ تسعى الحكومة المصرية المؤقتة لإصدار قانون تقول أنه لتنظيم حق التظاهر فيما يرى فيه حقوقيون وشخصيات سياسية بأنه ينطوي على تقييد وردة على مكتسبات ثورة يناير، وقد قال عبد الغفار شكر نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان إن هذا القانون سيصدر لكي يموت بالسكته القلبية.

## [تقرير مسجل]

**تعليق صوتي:** تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات السلمية في الأماكن العامة عنوانٌ طويل لقانون التظاهر المنتظر في مصر والجدل بشأنه قد يكون أطول، تسلم الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور نسخة من مشروع القانون فالرئاسة السلطة التنفيذية هي الآن الجهة المخولة بإصدار القوانين في ظل غياب مجلس تشريعي، يتكون مشروع القانون من إحدى وعشرين مادةً، أبرزها: حظر الاجتماع العام والمظاهرات في أماكن العبادة وحظر حمل أسلحة أو ارتداء أقنعة، حظر تعطيل مصالح المواطنين وحركة المرور، يجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص إلغاء الاجتماع العام أو المظاهرة أو إرجائها أو نقلها إلى مكان آخر، يبدأ فض المظاهرة بتوجيه إنذار شفهي ثم استخدام المياه ثم الغازات المسيلة للدموع وأخيراً الهراوات، يمنع على قوى الأمن استعمال أكثر من ذلك إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس، حظر الاعتصام نهائياً ومنع الاقتراب ب ٥٠ إلى ١٠٠ م من مقر الرئاسة والبرلمان والحكومة والشرطة، ينص المشروع على عقوبة بالسجن والغرامة من ١٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف جنيه لمخالفي قواعد الإخطار والمنتفعين مالياً من تنظيم المظاهرات، وصف حزب النور السلفي المشروع بأنه قانون منع التظاهر معبراً عن رفضه له بصيغته الحالية في حين قال قياديون في جبهة الإنقاذ أنه لا بأس به وأوضحوا أنه يحتاج إلى بعض التعديلات، انتقد حزب الجبهة الديمقراطية هذا القانون مؤكداً أن تخوف حكومة الببلاوي من مظاهرات جماعة الإخوان جعلها تقضي على أي مكتسبات لثورة الخامس والعشرين من يناير، وأضاف الحزب أن القانون الذي سيصدر يشبه كثيراً القانون الذي اقترحتة حكومة هشام قنديل خلال رئاسة محمد مرسي ولقي معارضة شديدة ممن هم الآن في الحكم، الجدل لا يتعلق ببند القانون فقط بل أيضاً بتوقيت طرحه في سياق سياسي محتقن يفرض أولويات أهم وأكبر من نص لتقنين أو تقييد المظاهرات في مصر ما بعد الثلاثين من يونيو.

## [نهاية التقرير]

### توقيت إصدار القانون

**غادة عويس:** لمناقشة هذا الموضوع ينضم إلينا من نيويورك الكاتب والمحلل السياسي محمد السطوحى وفي الأستوديو الكاتب الصحفي وائل قنديل أهلاً بكم، السيد السطوحى ما دلالات إصدار هذا القانون أو السعي لإصدار هذا القانون في الظرف السياسي الراهن حالياً في مصر برأيك؟

**محمد السطوحى:** هو شوفي مبدئياً، أنا هنا في الولايات المتحدة هناك قوانين تحكم التظاهرات يعني نحن دائماً كثيراً ما نعيد اختراع العجلة أي تظاهرة لا بد أن يكون

هناك قانون منظم لها يحدد مسبقاً موعد هذه المظاهرات أين ستسير طريقة التعامل مع الجمهور المحيط بها أو المنشآت العامة وأي مخالفة لها لا بد أن يكون هناك تعامل مع المخالفات، هناك أمور وقواعد تعارف عليها العالم الديمقراطي وبالتالي يجب أن لا نعيد اختراع العجلة في كل مرة نقرب من مثل هذه القضايا، لكن طبعاً هناك في مصر وضع ربما يكون استثنائياً بهذه اللحظة، المقصود هنا هو أن يكون هناك تنظيم للأمن حفاظ على الأمن وفي نفس الوقت ألا يكون هناك كبت للحريات ومصادرة على هذه الحريات خاصة في المستقبل لأنه نحن نتعامل مع ظرف ربما يكون طارئاً في اللحظة الحالية لكن يجب أيضاً أن لا نغفل عن الرؤية الشاملة لما يجب أن تكون عليه مصر المستقبل، هي مصر التي تحافظ على حريات المواطنين وقدرتهم على التعبير بشكل متوازن دون أن يمس بحريات وحقوق الآخرين.

**غادة عويس:** سيد قنديل ما ملاحظتك على هذا القانون مشروع القانون؟

**وائل قنديل:** أولاً هو قانون فضفاض وطويل ومواد وفيه نوع من الرطانة ونوع من الصفصفة الكثيرة جداً، مضمون القانون من أوله إلى نهايته يقول أنه لم يعد مسموحاً بالتظاهر في مصر، هناك مادة في هذا القانون تلغي الاعتصام تماماً تجرم فكرة الاعتصام في حين أن لا توجد مظاهرة أو لا يوجد أي نشاط احتجاجي بدون اعتصام والاعتصام حق مشروع والإضراب عن العمل حق مشروع أيضاً وبالتالي هذا قانون أراد تأمين العصابة الحاكمة من أي احتمالات للخروج عليها أو بتعبير الفريق عبد الفتاح السيسي، التعبير الكوميدي الركيك أيضاً عندما قال أن الرئيس مرسي اتخذ من الديمقراطية سلماً للوصول إلى الحكم وأخذ السلم معه فوق، هو بهذا القانون أيضاً استخدم التظاهرات والاعتصامات سلماً للانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب، ويريد أن يأخذ السلم معه فوق، ولا يسمح لأحد بالتظاهر مرة أخرى وكأن هذا التظاهر وحق الاعتصام كان مشروعاً وكان محبباً وكان مبرراً لإسقاط رئيس منتخب وصار مجرماً بعد أن تمت عملية القرصنة على الديمقراطية في مصر والإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

**غادة عويس:** ولكنه قريب من مواد القانون الذي كان مفترض أن يصدر عندما كان مرسي في الحكم.

**وائل قنديل:** ليس قريباً على الإطلاق ربما بعض الصياغات قريبة ولكن عندما أكون بصدد قانون يلغي الاعتصام ويجرم فكرة الاعتصام تماماً فإنني أكون أمام محاولة لوأد أي احتجاج أو لوأد أي نشاط معارضة حقيقية في مصر، القانون القديم لم يكن يجرم الاعتصامات كان يكفل حق الاعتصام والإضراب، هذا القانون يجرم الاعتصام وبالإضافة إلى بعض المواد الأخرى التي تتحدث مثلاً عن عدم الاقتراب من المؤسسات

الرسمية مثل رئاسة الجمهورية، طيب أنتم استخدمتم السلالم لتسلق قصر الرئاسة تحت إشراف الجيش والشرطة وتحت تشجيع من الجيش والشرطة ولم يكن ذلك مجرماً في ذلك الوقت، فمن حق الناس أن تتساءل هنا ما كان مجرماً أو ما كان مشروعاً ويلقى دعماً رسمياً أيام الرئيس محمد مرسي صار مجرماً الآن، بالإضافة إلى بعض الملاحظات الأخرى الفنية منها ما ذكره مثلاً أحد الضالعين في تأييد هذا الانقلاب وهو السيد حافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فكرة ١٠٠ متر الحرم الذي يبعد عن المؤسسة الرسمية؛ لا يوجد شارع في مصر عرضه ١٠٠ متر وبالتالي يعني هذا تجفيف المظاهرات وتجفيف مظاهر الغضب والاحتجاج من المنبع.

### محاولة تقييد الحريات

**غادة عويس:** سيد محمد السطوحى إذن من الطبيعي في أي دولة أن تنظم الاحتجاجات والتظاهرات لكن القانون بحسب سيد وائل قنديل هذا يقيد ولا ينظم، ما رأيك؟

**محمد السطوحى:** يعني أنا عاوز أقول للأستاذ وائل قنديل أنه هذا المشروع لا يختلف كثيراً عن مشروع الدكتور محمد مرسي للتظاهرات ومسألة أنه الاعتصامات القانون السابق كان يمنع نصب الخيام بعد التظاهر والإقامة في مواقع المظاهرات، ومنظمات حقوق الإنسان كلها في العالم كله والأمم المتحدة نددت بمشروع قانون الإخوان المسلمين بالنسبة لتنظيم حق التظاهرات وللأسف أنا كان معي هذه التصريحات لكن هناك الكثير من الكلام بشأنها، لكن مسألة منع الاقتراب من المناطق الحكومية كان موجوداً في المشروع السابق على مسافة ٢٠٠ متر كان يغرم من ٢٠ إلى ٥٠ ألف دولار يعني كان يعطي الشرطة حق فض المظاهرات بالقوة في حالة التزام المنظمين بأي من هذه التعليمات كان يطلب من المتظاهرين أن يبلغوا الشرطة قبل المظاهرات وليس من حقهم تنظيمها في حالة تنفيذ الشرطة لهذا الأمر، في حالة المخالفة هو يعطيهم استخدام القوة لفض المظاهرات يعني كل العيوب الموجودة في القانون الحالي وأنا أقر بها كانت موجودة أيضاً في القانون السابق، كل ما في الأمر هو أن البعض كان راضياً عن القانون عندما كان يستجيب لرغباته في قمع المعارضين له، لكنهم الآن في موقع المعارضة فهم يشجبون القانون من منطلق مختلف يعني أنا أريد أن يكون الناس متسقين مع أنفسهم ومع قيمهم ومع مبادئهم وأن يرفضوا ما هو خطأ في كل الأحوال وليس فقط عندما يتعلق الأمر بهم، هذا القانون فيه الكثير من العيوب..

**غادة عويس:** هذا مبدأ صحيح سيد محمد ولكن لو دخلنا في مقارنة القانون المطروح حالياً ينص: "لا يجوز أن يترتب على التظاهرة السلمية أو الاعتصام أو المبيت بأماكنها أو الإخلال بالأمن والنظام العام، أما في قانون التظاهر في عهد الإخوان لم ينص على ذلك صراحة لم يحظر المبيت أو الاعتصام، والاعتصام أصلاً هو شكل من أشكال

الاحتجاج الشرعي الذي يحق للمواطن أن يمارسه.

**محمد السطوحى:** للأسف أنا ممكن أطلع القانون بالوقت لكن سيأخذ مني بعض الوقت عشان أطلع بالضبط الصيغة والمادة القانونية التي كانت تحظر نصب الخيام في مواقع المظاهرات.

**غادة عويس:** لدي، تريد أن أقرأها؟ موجودة عندي، لحظة، "يحظر على المؤسسات العامة للدولة والخاصة الاعتصام والتظاهر الذي يترتب عليه تعطيل العمل والإضرار العمدي للمصالح الاقتصادية للدولة وللمواطنين ولا يسمح إلا بالتظاهر الذي لا يتجاوز ثلث عدد عمال المؤسسة بعد إخطار الجهات الرسمية والأمنية، كما تحظر التظاهرات الفئوية التي تؤدي إلى قطع الطرق والسكك الحديدية وتعطيل المواصلات العامة وكل ما من شأنه الإضرار بإحدى وسائل الإنتاج والنقل بالإضافة إلى عدم جواز تنظيم تظاهرات قبل الساعة السابعة صباحاً على أن لا تتأخر بعد الساعة السابعة ليلاً"، لم أجد كلمة ممنوع الاعتصام!

**محمد السطوحى:** طيب، يعني بعد السابعة ليلاً يعني الاعتصام من الصعب انه الناس تعتصم، يعني السابعة ليلاً لا بد أن تنفض المظاهرات يعني لا يوجد اعتصام، الاعتصام معناه الاستمرار في هذه المظاهرات والاستمرار في نفس موقع التظاهرة.

**غادة عويس:** أنقل ذلك للسيد وائل..

**محمد السطوحى:** القضية هي..

**غادة عويس:** سأعود إليك لكن ليرد على هذه النقطة السيد وائل فنديل، لأنه انتقد أول ما تحدث، تحدث عن نقطة الاعتصام هذه رد عليك.

**وائل فنديل:** هذه نقطة منصوص عليها في القانون الذي نحن بصدده الآن..

**غادة عويس:** لكني قرأت عليكم مادة القانون القديم.

**وائل فنديل:** غير منصوص عليها.

**غادة عويس:** يا أستاذ وائل المادة تقول: "عدم جواز تنظيم التظاهرات قبل الساعة السابعة صباحاً على أن لا تتأخر بعد السابعة ليلاً يعني في السابعة عليك أن تعود إلى بيتك".

**وائل فنديل:** هل هناك مادة تُجرم الاعتصام، منع الاعتصام، أنا أريد أن..

**غادة عويس:** أستاذ وائل إذا كنت أنت بعد السابعة ليلاً موجود طبيعي أن تجرّم لأنك المفروض على السابعة أن تدخل إلى بيتك.

**وائل قنديل:** هنا يتحدث عن المظاهرات التي تتم وفق إخطار مسبق، الفرق بين القانونيين أن هذا القانون الذي نحن بصدد الآن يتعامل مع احتماليات يعني يريد باختصار شديد يطلب من منظمي هذه المظاهرات الإبلاغ عن المشاركين فيها قبل أن تبدأ المظاهرات هو يطبق عليها عقوبات، احتمالات وقوع أعمال عنف وما إلى ذلك، فالقانون القديم كان يتعامل مع ما سيحدث مع الفعل بعد وقوعه، أما هذا القانون فيتعامل مع الفعل قبل وقوعه وهو مجرد احتمال في ذهن..

**غادة عويس:** لا لا، ينص القانون الحالي فيه مادة تنص صراحة على أن كل محافظة عليها تخصيص مساحة معينة ليتظاهر فيها الناس بدون إخطار.

**وائل قنديل:** مساحة محدودة للغاية وعدد محدود للغاية، وأنا أكلّمك عن فكرة الاعتصامات العام، فكرة الاعتصام في مصر ارتبطت منذ ٢٥ يناير دائماً كان الهتاف "اعتصام حتى يرحل النظام وحتى يسقط النظام" هذا هو ما استخدمه الفريق عبد الفتاح السيسي وفريق الانقلاب في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي أنهم قرروا الخروج في ٣٠ يونيو والاعتصام حتى رحيل الرئيس محمد مرسي بل أن الدولة ممثلة بوزير الدفاع أو رأس هذه الدولة هو الذي طلب من الجماهير أن تخرج وأن تعتصم وبالتالي ما كان مباحاً لك أنت تريد أن تجرّمه على الآخرين الآن، الفكرة من هذا القانون باختصار شديد هي منع أي أحد من التفكير في فكرة تغيير النظام مرة أخرى عبر التظاهر السلمي وعبر الاعتصام الذي هو حق مكفول في الدستور وفي مواثيق حقوق الإنسان الدولية.

**غادة عويس:** ولكن حتى هذه النقطة عندما دعاهم للتظاهر كانوا يطبقون هذا القانون ولم يكن هناك سلاح أخطروا من قبل السلطات حالياً، معها خبر أنهم سيتظاهرون يعني لم يضايقوهم في شيء وبالتالي..

**وائل قنديل:** من الذين كان معهم سلاح؟

**غادة عويس:** أنت تقول أن جماعة السيسي استغلّت، كانت هنالك تظاهرات استغلّها والآن أصدر القانون ويقيد عندما حصل على مبعاه.

**وائل قنديل:** صحيح.

**غادة عويس:** لكن التظاهرات التي كانت لصالحه لم يكن فيها شغب.

**وائل قنديل:** كان فيها شغب وكان فيها هجوم على القصر الرئاسي وهجوم بالبلدورز

على القصر الرئاسي وتسلق أسوار القصر الرئاسي واستخدام المولوتوف وإحراق مؤسسات وإحراق مركبات كل ذلك شاهدناه ورأيناه بأعيننا لم يحكيه أحد أو لم يبلغنا به أحد، نحن رأيناه في الشارع وكل المصريين رأوه، نحن رأينا مذابح في أماكن أخرى في القاهرة رأينا أن هناك من يسمى بالمتظاهرين، كانت هناك مظاهرة واعتصام استمر أيام وليالي على باب وزارة الدفاع المصرية، كان مجموعة المعتصمين تطارد المواطنين في المواصلات العامة وتنزل كل من هو ملتحي وكل من هي منقبة وتتكلم به وتسحله أمام وزارة الدفاع المصرية ولم..

**غادة عويس:** أنت تتحدث قبل عزل مرسي.

**وائل قنديل:** عظيم.

**غادة عويس:** سأعود إليك ولكن بعد فاصل قصير نواصل بعده النقاش حول الانتقادات الموجهة لقانون تنظيم حق التظاهر وقدرة الحكومة المصرية الحالية على تطبيقه، نرجو أن تبقوا معنا.

## [فاصل إعلاني]

### مدى قدرة الحكومة على تطبيق القانون

**غادة عويس:** أهلاً بكم من جديد في هذه الحلقة التي تناقش دلالات سعي الحكومة المصرية لإصدار قانون تنظيم الحق في التظاهر، سيد محمد السطوحى المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر يقول أن هذا القانون سيصدر لكي يموت بالسكته القلبية برأيك ما مدى قدرة الحكومة على تطبيق هكذا قانون؟

**محمد السطوحى:** دعيني أولاً أقف عند نقطة أثارها الأستاذ وائل وأنا كنت قلت لك أنها موجودة بالقانون السابق ووجدتها الآن، "يحظر على المتظاهرين أمام المواقع المبينة بالمادة السابقة وهذه المواقع تشمل كل شيء تقريباً خطابة أو للإذاعة إقامة خيام أو غيرها بغرض المبيت، ويجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص أن يطلب من النيابة العامة إصدار الأمر بمنع البدء في أي عمل من هذه الأعمال أو إنهائها حال بدايتها"، يعني المسألة كما هو واضح كانت لمنع أي شيء في أي مكان على الإطلاق، الأماكن المبينة تشمل من القصور الرئاسية لأماكن العبادة للمنشآت الحكومية..

**غادة عويس:** والمدارس أيضاً.

**محمد السطوحى:** كل شيء في مصر تقريباً ممنوع الاقتراب منها لمسافة ٥٠٠ متر الاقتراب من كل هذه الأماكن..

**غادة عويس:** سيد وائل هل لديك تعليق سريع، سأعود إليك، وائل قنديل هل لديك تعليق سريع؟

**وائل قنديل:** نتحدث عن قانون أيام الرئيس محمد مرسي عرض ووجه بالمعارضة كنا أول من عارض هذا القانون كما نعارض هذا القانون الآن رغم أنه ما عرض أيام الرئيس محمد مرسي كان أخف وطأه مما هو معروض الآن ولم نسمع أن..

**غادة عويس:** أين أخف وطأة قرأ المادة بوضوح.

**وائل قنديل:** هو قال المواد المبينة ولم يذكر لنا المواد المبنية، هو قال كل شيء نريد أن نحدد في المسألة..

**غادة عويس:** هو قال بغرض إقامة خيمة.

**وائل قنديل:** يا سيدتي نحن نتحدث..

**محمد السطوحى:** خليني أقرأ لك الأماكن المبينة يا أستاذ وائل.

**وائل قنديل:** لو سمحت لي.

**غادة عويس:** طيب، أنت..

**وائل قنديل:** نحن نتحدث عن مشروع كان قانون مقترح بقانون..

**محمد السطوحى:** المجالس التشريعية الوزارات السفارات والبعثات الدبلوماسية..

**وائل قنديل:** يا سيدتي هو يتحدث عن مواد دفنوها في حينها.

**غادة عويس:** طيب، لنحسم هذه النقطة سنحسم هذه النقطة، سيد السطوحى سيد السطوحى طيب، طيب لحظة سيد السطوحى وضحت الفكرة السيد قنديل يقول عرض في تلك الأيام هذه المواد، أجبني عن سؤال قدرة الحكومة المصرية الحالية على تطبيق هذا القانون لاسيما مع ما قاله المجلس القومي لحقوق الإنسان أنه سيصدر ليموت بالسكنة القلبية.

**محمد السطوحى:** يعني أنا شخصياً متحفظ على الكثير من هذه المواد خصوصاً العقوبات المشددة التي تصل إلى ٣٠٠ ألف جنيه أو السجن لأي مخالفات بالنسبة لهذه القوانين، يعني أنا شخصياً يعني غير راض عن هذه المواد، لكن علينا أيضاً أن نكون منطقيين بأن لا ندافع عن القانون السابق أو نقول أنه غير مشابه للقانون الحالي.



**وائل قنديل:** ما كنش في قانون سابق!

**محمد السطوحى:** القانونان متشابهان عندما نرفض هذا نرفض ذلك، يجب أن نكون متسقين مع أنفسنا أما مسألة قدرة الحكومة على تطبيقه هذه مسألة أخرى لكن أنا أتصور أنه يجب أن يكون هناك توازن في مدخل الحكومة للتعامل مع هذا الأمر ما بين الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات العامة وأيضاً الحفاظ على الأمن لأنه يجب أن نعترف أيضاً أن هناك إشكالية هي أن قبضة الدولة يجب أن تعود قوية لأنه هناك الدولة نفسها كانت معرضة للاهتزاز بل والسقوط في وقت من الأوقات وبالتالي يجب أن نحافظ على الدولة..

**غادة عويس:** سيد محمد، قبضة الدولة كانت قوية أيام مبارك وقتمت بثورة ٢٥ يناير إذا كنت تريد أن تعود قبضة الدولة قوية فلنعد إلى أيام مبارك أيضاً، ما رأيك؟

**محمد السطوحى:** لا، هو أيام مبارك كان مجرد التظاهر إشكالية يعني نحن الآن نتحدث عن حق التظاهر ولكن عن ضرورة تنظيم حق التظاهر يعني لا بد من إبلاغ الحكومة بمكان هذه المظاهرة الأعداد المتوقعة لها، مسيرة هذه المظاهرة، ويجب أن يكون ذلك بالتفاهم مع السلطات هذا يحدث في الولايات المتحدة، إذا خرجت في مظاهرة دون تنبيه السلطات سيتم إلقاء القبض عليك هذا شيء متعارف عليه.

**غادة عويس:** لا أحد يعترض على ذلك، لكن انقل لك ما قاله الأمين العام المساعد لجبهة الإنقاذ وحيد عبد المجيد يقول أن قانون لا يصلح بنصه الحالي من دون إدخال تعديلات عدة عليه.

**محمد السطوحى:** مضبوط، هذا ما أقوله أنه لا بد من أن نحافظ على حق التظاهر كما هو أيضاً موجود في هذه النصوص التي قرأتها، لكن في نفس الوقت يجب ألا يكون هناك مبالغة يعني على سبيل المثال عندما يتم إعطاء إصدار أو إخطار جهاز الشرطة بالمظاهرة من يدري أنهم سيقولون إننا لم نستلم على سبيل المثال هذا الإخطار لا بد أن يكون هناك قواعد منظمة لتنفيذ هذا الحق بحيث لا يتم استغلاله من قبل الأجهزة التنفيذية لإجهاض حق التظاهر من الأساس.

**غادة عويس:** سيد قنديل كنت تريد أن تقول شيء تعليقاً على ذلك.

**وائل قنديل:** نعم، القانون الذي ينسب إلى الرئيس محمد مرسي لم يكن هناك قانون للتظاهر، كان هناك مقترحات ومناقشات.

**غادة عويس:** لماذا عندما نتحدث تحدث مقارنة سيد وائل؟

**وائل قنديل:** يا سيدتي لم نتحدث عن قانون كان موجوداً بالفعل لا يوجد قانون للتظاهر..

**غادة عويس:** مقترحات، طيب مشيها..

**وائل قنديل:** هذه رفضت ورفضتها كل القوى المعارضة كل القوى المؤيدة لحق التظاهر والدفاع عن حق المواطنين في التظاهر والاحتجاج وإسقاط النظام بالتظاهرات السلمية وبالتالي هناك فرق بين حالة احتمال أو مقترح افتراضي وبين حالة متحققة على الأرض الآن نحن الآن بصدد قانون أقرة مجلس الوزراء ولا يوجد مجلس تشريعي يراقب أداء الحكومة.

**غادة عويس:** هناك رئيس مؤقت.

**وائل قنديل:** هناك رئيس مؤقت يتمتع بالسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ويتمتع بكل السلطات بيده يستطيع أن يقره بجرة قلم، يعني من قال أن هذا الرئيس المؤقت احترم دستورا أو قانونا أو موثيق دولية عندما قرر أن يقتل أكثر من ثلاثة آلاف مواطن مصري في رابعة العدوية نحن نتحدث عن شخص واحد يحكم مصر بيده مقاليد كل شيء وبالتالي إذا أراد أن يُقر هذا القانون بوضعه الحالي سيقر هذا القانون ولم ينطق أحد يعني نحن الآن أمام، مصر محكومة الآن بإرادة الفريق عبد الفتاح السيسي فقط هو لا يريد من أحد أن يكرر ما حدث مع الرئيس محمد مرسي قبل ذلك وبالتالي يجفف هذا المنبع الذي استخدمه في الإطاحة بمحمد مرسي لكي يضمن أن أحدا لن يفكر في التظاهر والاعتصام حتى إسقاط النظام كما هو الشعار المرفوع منذ ٢٥ يناير التي كان مكتسبها الأساسي والوحيد هو حق المصريين في التعبير حقهم في التظاهر حقهم في الاعتصام والإضراب وحتى بما في ذلك المطالبة بإسقاط نظام الحكم.

**غادة عويس:** أنت تقول لن يتحدث أحد، حتى الآن هنالك وحيد عبد المجيد أمين عام جبهة الإنقاذ تحدث وانتقد أيضا مجدي حمدان أمين عام الجماهيري بحزب جبهة الإنقاذ أيضا تحدث وانتقد وقال هذا القانون، انتقده، مؤكدا تخوف حكومة الببلاوي من التظاهرات جماعة الإخوان جعلها تقضي على أي مكتسبات لثورة ٢٥ يناير وترتد عليها، وأضاف لحظة أن القانون الجديد الذي تم إقراره يشبه تماما القانون الذي تم التصدي له في أثناء حكومة هشام قنديل ولا ينقصه سوى توقيع قنديل.

**وائل قنديل:** هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق نحن تحدثنا على جزئية الاعتصام لم تكن جريمة نصا وبشكل واضح وصريح في قانون هشام قنديل وأنا أيضا لست بصدد المقارنة بين قانونين لأنه لا يوجد قانون واحد لا يوجد قانون اسمه قانون هشام قنديل، هذا كان مجرد مقترحات ومجرد مسودة وتمت معارضتها ولم تحال إلى الحكومة ولم تقر حكوميا، الآن نحن بصدد قانون متحقق وأقره مجلس الوزراء هناك فرق كبير،

ثانياً..

**غادة عويس:** ألا يحتاج بعد لتوقيع الرئيس المؤقت؟

**وائل قنديل:** سيوقعه.

**غادة عويس:** كيف تحسم ذلك سيد وائل؟

**وائل قنديل:** الرئيس المؤقت ورئيس الحكومة وقع على قتل ثلاث آلاف مصري ألن يوقع على قانون يمنع التظاهر حتى لا يسقط هذا الرئيس المؤقت ومن عينه.

**غادة عويس:** إذا لم يوقع ما موقفك إذا لم يوقع؟

**وائل قنديل:** لن أصفق له لأنني أنا باختصار الشديد لا أعترف بأي رئيس مؤقت ولا أعترف بهذه الحكومة المؤقتة، هذه حكومة سفاح، ونظام سفاح، هؤلاء مغتصبون لسلطة هؤلاء جاءوا بغير الديمقراطية جاءوا غصباً وجاءوا قفزاً وقرصنةً وبالتالي هم يمتلكون التشريع ويمتلكون القرار ويمتلكون الآلة المادية للتنفيذ وبالتالي..

**غادة عويس:** لديهم دعم شعبي سيد وائل.

**وائل قنديل:** لا فكرة الدعم الشعبي لن نعود لنكرر الأرقام..

**غادة عويس:** هو أصلاً ليس لدينا وقت لذلك.

**وائل قنديل:** ونحن النهاردة يوم عرفة يعني وفضح كل شيء مرة أخرى يعني.

**غادة عويس:** شكراً جزيلاً لك للكاتب والمحلل الصحفي وائل قنديل كنت معنا في الأستوديو أهلاً وسهلاً بك، وأشكر السيد محمد السطوحى الكاتب والمحلل السياسي أيضاً ضيفي من نيويورك وأشكر متابعتكم، بهذا تنتهي هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر نلتقي بإذن الله في قراءة جديدة فيما وراء خبر جديد فإلى اللقاء.